

Distr.: General
25 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة
باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار عن اجتماعها السابع عشر
رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
رئيسي العملية التشاورية غير الرسمية.

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٧٠ تم تعييننا رئيسين للاجتماع السابع عشر لعملية
الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.
ونتشرف بأن نقدم لكم التقرير المرفق عن أعمال العملية التشاورية غير الرسمية في
اجتماعها السابع عشر، المعقود في مقر الأمم المتحدة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.
وتتألف نتائج الاجتماع من موجز أعدناه بالقضايا المثارة والأفكار المطروحة خلال
الاجتماع، وبخاصة ما يتعلق بالموضوع المحوري "الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة".
واتساقاً مع الممارسة الماضية، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) غوستافو ميزا - كوادرا

نيكولاس إميليو

الرئيسان

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

090916 090916 16-12895 (A)



الاجتماع السابع عشر لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(١٣-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

موجز الرئيسين بالمناقشات^(١)

١ - عقدت عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (العملية التشارورية غير الرسمية) اجتماعها السابع عشر في الفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩ وعلى نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة في القرار ٢٣٥/٧٠، ركز الاجتماع مناقشاته على الموضوع المعنون؛ "الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة".

٢ - وقد حضر الاجتماع ممثلو ٦٠ دولة و ١٢ من المنظمات الحكومية الدولية، وممثلو هيئات وكيانات أخرى إضافة إلى ثمان من المنظمات غير الحكومية^(٢).

٣ - وتوافرت للاجتماع الوثائق الداعمة التالية: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار بشأن الموضوع المحوري للاجتماع السابع عشر للعملية التشارورية غير الرسمية (A/71/74)؛ و(ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع (A/AC.259/L.17).

البندان ١ و ٢

افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٤ - قام بافتتاح الاجتماع الرئيسان، غوستافو ميذا - كوادرا (بيرو) ونيكولاس أميليو (قبرص) اللذان عينهما رئيس الجمعية العامة.

٥ - وأدلى بملاحظات استهلاكية كل من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(١) الموجز لأغراض الإحالة المرجعية وحسب ولا يشكل سجلاً للمناقشات.

(٢) تتاح قائمة بالمشاركين في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على <http://un.org/Depts/los/index.htm>.

٦ - وقد اعتمد الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح وأقر تنظيم الأعمال المقترح.

البند ٣ من جدول الأعمال
التبادل العام للآراء

٧ - جرى تبادل عام للآراء في جلسات المناقشة العامة، المعقودة يومي ١٣ و ١٦ حزيران/يونيه بشأن العملية التشاورية غير الرسمية، إضافة إلى الموضوع المحوري "الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة" على النحو الوارد أدناه (الفقرات ٨-١١). وترد المناقشات التي جرت بشأن الموضوع المحوري ضمن جزئي حلقة النقاش على النحو الوارد في الفقرات ١٢-٧٣ أدناه.

٨ - وأشار إلى أن العملية التشاورية غير الرسمية تم إنشاؤها لتعزيز نهج متكامل يجري اتباعه في تناول جميع الجوانب ذات الصلة من موضوع المحيطات والبحار، مع التصدي للحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون، سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو على الصعيد المشترك بين الوكالات. ولاحظ العديد من الوفود أن العملية التشاورية غير الرسمية تشكل منبراً فريداً في ذاته لمناقشة الكثير من القضايا المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. كما لوحظ أن العملية التشاورية غير الرسمية تهيئ منتدى للمتدربين بحيث يتاح للدول من خلاله تدارس القضايا المطروحة والثغرات التي تشوب تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة فضلاً عن التصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

٩ - وفي سياق الاستعراض المقبل لفعالية وفائدة العملية التشاورية غير الرسمية، المقرر أن يتم في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أعربت وفود عديدة عن دعمها لمواصلة العملية التشاورية غير الرسمية (انظر أيضاً الفقرة ٨٤ أدناه). ودعت تلك الوفود إلى أن يعكس اختيار مواضيع العملية التشاورية غير الرسمية في المستقبل، حالة التفاعل مع سائر عمليات الأمم المتحدة، فضلاً عن الحاجة إلى إدماج جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ولاحظت هذه الوفود أن فعالية تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تقتضي الاعتراف بدور العملية التشاورية غير الرسمية، فيما لاحظ وفد آخر أن هناك منتديات أخرى لمناقشة خطة ٢٠٣٠.

١٠ - وأعرب العديد من الوفود عن تأييدها لتفاعل العملية التشاورية غير الرسمية مع سائر العمليات الجارية والمرتبطة بالمحيطات، ومن ذلك مثلاً العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (العملية

المنتظمة) إلى جانب العمليات الأخرى المتصلة بتنفيذ الهدف ١٤ للتنمية المستدامة من خطة ٢٠٣٠.

١١ - كما أعربت الوفود عن تقديرها للصندوق الاستئماني للتبرعات الذي يستهدف مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، على حضور اجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية، فيما نُوهت، مع الارتياح، بمشاركة مندوبين ومحاورين من البلدان النامية في الاجتماع الراهن بفضل المساعدة المقدمة من الصندوق المذكور. وقدّم مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار تقريراً مستكملاً عن حالة الصندوق الاستئماني مشدداً على أنه كنتيجة لنقص المساهمات على مدار الإثني عشر شهراً الماضية، فإن الصندوق، إذا ما تم تمديد ولاية العملية التشاورية غير الرسمية، لن يكون قادراً على الاستمرار بعد عام ٢٠١٧ ما لم يتلق مساهمات إضافية. وفي هذا الخصوص أشار المدير إلى الفقرة ٣١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٧٠ حيث أعربت الجمعية العامة عن قلقها البالغ المستمر إزاء عدم وجود موارد كافية في الصندوق الاستئماني للتبرعات، وحثّت الدول على تقديم تبرعات إضافية للصندوق. وقد أعرب العديد من الوفود عن الامتنان للدول التي قدّمت في الماضي تبرعات للصندوق مع التأكيد على أن الصندوق يمثل عاملاً أساسياً في إضفاء المزيد من الأهمية والشمول على العملية التشاورية غير الرسمية كما شجعت الدول على تقديم تبرعات للصندوق.

الموضوع المحوري

١٢ - خلال المناقشة العامة، رحب العديد من الوفود بالموضوع المحوري مع ملاحظة آثار تراكم الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، فضلاً عن التهديد الخطير الذي تمثله تلك المواد للبيئة البحرية والحياة البحرية. وفي هذا المضمار أعربت الوفود عن التقدير لتقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار (A/71/74)، وسلطت الضوء على حجم المشكلة الذي تفاقم بصورة كبيرة منذ جرى تناول موضوع الحطام البحري في الاجتماع السادس للعملية التشاورية غير الرسمية المعقود في عام ٢٠٠٥. ولوحظ أن الحطام البحري بشكل عام واللدائن بشكل خاص يشكلان جانباً من أكبر الشواغل البيئية في عصرنا، فضلاً عن مشكلة تغيير المناخ وتحمّض المحيطات وفقدان التنوع البيولوجي.

١٣ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء العدد المتزايد من الأنواع الحيّة التي تضررت من جراء الاشتباك بالحطام البحري أو عدم القدرة على هضم الركام المذكور. كما لاحظت بعض الوفود أن اللدائن تنقل أنواعاً دخيلة ومغيرة، فيما شدّدت وفود عديدة على أن الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة ينجم عنهما أثر مباشر على صحة البشر وسلامتهم وسبل

معيشتهم، ولا سيما سكان السواحل، وكذلك على النظم الاقتصادية من خلال التسبب في إعاقة الأنشطة المبدولة بجرماً ومنها مثلاً صيد الأسماك والسياحة والملاحة البحرية.

١٤ - وسلطت وفود عديدة الأضواء على مسألة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة التي تؤثر بصورة مباشرة على طموحات التنمية المستدامة للدول النامية، مع التأكيد على مدى استضعاف الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه، بوصفها مشرفة على مناطق شاسعة بالمحيطات والبحار، تهديداً لوجودها أصلاً من جراء آثار التلوث باللدائن، حيث أنها متضررة بصورة غير متناسبة من هذه المواد. ولوحظ أن كثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تقع في تيارات موائل المحيط مما يُعزِّز تشكيل "رُقع النفايات" ومن ثم فهي معرضة بصورة خاصة لتراكم النفايات داخل مناطقها البحرية. وأشارت عدة وفود إلى إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

١٥ - وجرى الإعراب عن الانشغال من جانب وفود عديدة بشأن ما يُعرف بأنه "رُقع النفايات" في المحيط الهندي، والمحيط الأطلسي الشمالي، والمحيط الهادئ الشمالي، مع التأكيد على أن حجم الرقع في المحيط الهادئ الشمالي كبير ويصل إلى ١٥ مليون كيلومتر مربع. وأشارت عدة وفود إلى أن نسبة ٩٠ في المائة من الحطام البحري في تلك الرُقع تضم لدائن، وأن هذه اللدائن تشكّل ما يتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من الحطام البحري في المحيطات على مستوى العالم. كما أكدت وفود عديدة على أن ما يقدر بنحو ٨ إلى ١٢ مليون طن من اللدائن تصل إلى البيئة البحرية كل سنة حيث توجد في جميع أعماق العمود المائي نزولاً إلى قاع المحيط عند جميع خطوط العرض بما في ذلك ما يوجد ضمن النطاق الثلجي القطبي، وكذلك ضمن مناطق الولاية الوطنية وما يتجاوزها. واسترعت وفود عديدة الانتباه إلى الدراسات التي تؤكد أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون هناك المزيد من اللدائن بما يفوق حجم الأسماك في المحيطات في إطار سيناريو بقاء الأمور على حالها.

١٦ - ولاحظت عدة وفود أن اللدائن تبقى راسخة في البيئة على مدار أجيال، فيما تنقسم إلى أجزاء أصغر باستمرار لتشكّل لدائن دقيقة بل ونانو لدائن. ولاحظت بعض الوفود أن اللدائن يمكن أن تتراكم، فيما تتحرك إلى أعلى خلال السلسلة الغذائية حيث تأخذ معها كيمويات إحيائية تراكمية وسمية أيضاً، ومنها مثلاً مادة الفاتاليت التي يغلب استخدامها في إنتاج اللدائن، فضلاً عن الملوثات البيئية، ومنها مثلاً مادة ثنائي الفينيل متعدد الكلور التي يمكن أن تتحلل إلى لدائن دقيقة أثناء وجودها في مياه المحيط. كما كان وجود اللدائن الدقيقة في الأغذية البحرية موضع تركيز من جانب وفود عديدة أكدت على أنه يشكّل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي فضلاً عن ما يمكن أن ينجم عنه من أثر مباشر على صحة البشر.

١٧ - وفي الوقت نفسه لوحظت مزايا اللدائن من جانب العديد من الوفود بما في ذلك صلابة تلك المواد وصمودها وانخفاض كلفة إنتاجها فضلاً عن سهولة توافرها، وإن سلّمت هذه الوفود بأن دوام هذه اللدائن وتوافرها أمور تشكّل بدورها تحدياً ملموساً باعتبار أنهما تبقى وتتراكم في المحيطات والبحار.

١٨ - ولاحظ العديد من الوفود أن غالبية الحطام البحري تنشأ أصلاً على اليابسة وتتألف من اللدائن ذات الاستخدام لمرة واحدة والمتأثية من مصادر بريّة في الأساس، بما في ذلك استخدامها كمواد للتغليف وكحبيبات دقيقة من مواد التجميل والتنظيف. كما أوضحت وفود عديدة ضرورة التصدي للمواد ذات الأساس البحري أسوة بالمواد ذات الأساس البري، وكذلك لمصادر الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، معربة في ذلك عن القلق بشأن الحطام البحري الناجم عن معدات صيد الأسماك، ومنها مثلاً أجهزة تجميع الأسماك ومعدات الصيد المتروكة. وفي هذا الخصوص تم الإعراب عن الرأي بضرورة مراعاة منظورات الدول النامية قبل القيام بفرض حظر على أدوات أو معدات معيّنة تتصل بسبل معيشة المجتمعات المحلية المعنية. وطُرح اقتراح ببدء برنامج يقضي بخصم ممنوح لصالح صيادي الأسماك الذين يعيدون معدات الصيد القديمة لدى شراء معدات صيد جديدة، وهو أمر يمكن تنفيذه من خلال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). كما أعرب العديد من الوفود عن القلق فيما يتصل بحطام اللدائن الدقيقة المرتبطة بترسبات أعماق البحار في ضوء نشوء عمليات التعدين في أعماق البحر.

١٩ - واسترعت وفود كثيرة الانتباه إلى النتائج التي تم التوصل إليها في التقرير العالمي الأول للتقييم البحري المتكامل الذي تم إعداده في إطار العملية المنتظمة، وخاصة الفصل ٢٥ من التقييم الذي يتصل بالحطام البحري.

٢٠ - وفي معرض التأكيد على أن مشكلة اللدائن الدقيقة تشكّل ظاهرة حديثة، وتحتاج إلى مزيد من الفهم، شدّدت وفود كثيرة على أن هناك ثغرات في مجال البيانات والمعارف فيما يتصل بدورة حياة اللدائن بأكملها، بما في ذلك ما يتعلق بانقسامها إلى لدائن دقيقة بل ونانو لدائن، فضلاً عن مساراتها خلال البيئة، بما في ذلك مصيرها النهائي وآثارها الفعلية على التنوع الإحيائي البحري وعلى شبكة الأغذية البحرية، إضافة إلى آثارها المحتملة على صحة البشر. وفي هذا الخصوص، حثت وفود عديدة على إجراء المزيد من البحوث وتنفيذ عمليات الرصد، كما لوحظ أنه برغم حقيقة أن التقارير المتصلة بانتشار وتركز اللدائن في المحيط تقوم على أساس عمليات النمذجة، إلا أن هذه التقارير يمكن استخدامها لتركيز الجهود المبذولة في المستقبل. وبرغم الثغرات التي تشوب المعلومات، فقد أكدت وفود عديدة

على أن هناك ما يكفي من المعلومات بما يتيح اتخاذ إجراءات فورية، فيما شددت بعض الوفود على أهمية استخدام النهج التحوطي في هذا الخصوص.

٢١ - وأشارت وفود عديدة إلى أن مسألة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة تم التطرق إليها تحديداً في الغاية ١٤ - ١ من الهدف ١٤ من خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار تم الالتزام بأنه بحلول عام ٢٠٢٥ يتم منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المغذيات. وفي ضوء الطابع المتقاطع للمشكلة فإن أهمية الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة تمت ملاحظتها بما في ذلك الهدف ٤ بشأن التعليم الجيد، والهدف ٦ بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف ١٢: بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف ١٥ بشأن الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البرية. وعملت وفود عديدة أيضاً على تذكير الاجتماع بالدعوات التي أصدرتها الجمعية العامة في قراراتها السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار وبخصوص المصايد السمكية المستدامة، من أجل التصدي لمسألة الحطام البحري. وسلطت وفود عديدة أخرى الأضواء على صدور قرار بشأن المخلفات من اللدائن واللدائن الدقيقة البحرية وقد اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠١٦. واسترعت وفود عديدة الانتباه إلى خطة عمل مجموعة السبعة المعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمكافحة النفايات البحرية، وكذلك إلى إصدار قادة مجموعة السبعة إعلان آيس شيميا وبلاغ مجموعة السبعة الصادر عن اجتماع توياما لوزراء البيئة. وفي كلتا الوثيقتين تم التطرق إلى النفايات البحرية. وسلط كثير من الوفود الأضواء على أهمية تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤ بما في ذلك ما يتعلق بالتصدي للحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. ورحب الكثير من الوفود بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ١٤ بخصوص حفظ المحيطات والبحار والمواد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف يُعقد المؤتمر طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٠ في فيجي خلال الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢٢ - وأكد الكثير من الوفود على الدور المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وخاصة الجزء الثاني عشر بشأن حماية وحفظ البيئة البحرية، من أجل التصدي للحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، وتحقيق الالتزامات التي تنعكس في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الاتفاقية تشكل الإطار القانوني الذي ينبغي على أساسه تنفيذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، فيما يتم تكميلها من خلال الكثير من الصكوك القانونية الأخرى التي يعد تنفيذها الفعّال أمراً أساسياً للتصدي لمشكلة الحطام البحري واللدائن

واللدائن الدقيقة. وأشار أيضاً إلى اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، وإلى مادته رقم ٥ التي تقتضي من الدول الأطراف أن تتعاون في مجالات شتى من بينها العمل على خفض التلوث والنفايات والصيد باستخدام معدات مفقودة أو متروكة. كما أكدت وفود عديدة على دور الصكوك الإلزامية التي تم إقرارها تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بخفض التلوث البحري وبخاصة الحطام البحري، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (اتفاقية ماربول) والمرفق الخامس لتلك الاتفاقية الذي يضم قواعد لمنع التلوث الناجم عن نفايات السفن، فضلاً عن ضرورة تدارس دور اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

٢٣ - كما تم التأكيد على ضرورة التصدي لمسألة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، سواء عند المصّب من خلال اتباع آليات أفضل لإدارة النفايات والتخلص منها وإعادة تدويرها، أو عند المنبع من خلال التصدي لأنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك ما يتم من خلال شن حملات تعزيز الوعي، وهو ما أثارته الكثير من الوفود، فضلاً عما أكدت عليه وفود عديدة من أهمية إعطاء الأولوية لجانب الوقاية، حيث لاحظت أن من الأيسر الحيلولة دون دخول الحطام البحري مياه المحيطات باعتبار أن ذلك أفضل من محاولة إزالته. ودعت إلى اتخاذ إجراءات في مراحل التصميم والتسويق لدورة النواتج ذات الصلة. واقترح كثير من الوفود إضفاء تحسينات على تصميم المنتجات مما قد يساعد على جعل هذه المنتجات قابلة لمعاودة الاستخدام، كما أن بوسع التطورات التكنولوجية أن تكفل تحسين إمكانات إعادة التدوير، بما في ذلك تحويل اللدائن القديمة إلى منتجات قابلة للاستخدام فضلاً عن تنمية اقتصاد التدوير. وأكدت عدة وفود على أهمية إجراء البحوث على المستوى الوطني حيث لوحظ بالذات أن البحوث يمكن أن تساعد على توحيد البيانات المتاحة، وعلى تحديد خطوط الأساس فيما يتعلق بالمواد والاتجاهات، وتعزيز استراتيجيات الإدارة الفعالة. كما تم التأكيد على ضرورة اعتماد نهج متكامل في إدارة الأنشطة المضطلع بها سواء على البر أو في البحر.

٢٤ - وسلطت عدة وفود الأضواء على أهمية أن يشمل الأمر دوائر الصناعة وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني من أجل تطوير الحلول المطلوبة في هذا الصدد. كما أعرب عن الرأي بأن القطاع الخاص يمثل بالذات جهة رئيسية من الجهات صاحبة المصلحة، وأن من الضروري تبني حلول قائمة على أساس السوق حيث يشكل ذلك حافزاً على الحد من

النفائيات، مع وضع بدائل مبتكرة عوضاً عن اللدائن. ولوحظ في هذا الشأن أن النماذج التي تأخذ في اعتبارها الآثار الناجمة على دورة الحياة يمكن أن تخلق رخاءً اقتصادياً.

٢٥ - وُسلطت الأضواء كذلك على المسؤولية المشتركة بين الدول والقطاع الخاص والمستهلكين فيما يتعلق بمكافحة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. كما تم التأكيد على دور الحكومات في تنظيم الإنتاج وإضفاء الطابع التجاري وفي مجالات النقل والفرز والجمع والتدوير والتخلص من النفائيات الصلبة وبالذات اللدائن، فضلاً عن إجراءات المعاقبة في هذا الشأن. وتقاومت الوفود المعلومات المتعلقة بسياساتها وتشريعاتها ومبادراتها الرامية إلى التصديّ لمسألة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد المحلي. وشمل ذلك التعديلات التي تم إدخالها على التشريعات، ووضع السياسة التي تهدف إلى تحسين حماية البيئة البحرية واتخاذ تدابير الوقاية، ومنها مثلاً عمليات التنظيف والتثقيف وتعزيز الوعي وتقليل النفائيات عند المنبع، فضلاً عن الحوافز التي تدفع إلى الحدّ من نفائيات التغليف مع تحسين الآليات والبنى الأساسية اللازمة من أجل إدارة النفائيات والتخلص منها وإعادة تدويرها، بما في ذلك إنشاء الهياكل الأساسية الكافية في الموانئ مع التصديّ لمسألة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة وتعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويشمل ذلك أيضاً تقييد استخدام اللدائن وحظر المواد اللدائنية ذات الاستخدام الوحيد، ومنها مثلاً الأكياس اللدائنية، مع حظر مواد اللدائن الدقيقة في صناعات التجميل والنظافة الصحية. وأشار كذلك إلى البرامج الرامية إلى الحد من الحطام البحري في المناطق التي تستخدمها الأنواع الحيّة كمواقع للتغذية أو كمسارات للهجرة، مع إيجاد اقتصاد مستدام لتدوير اللدائن واستخدام المعايير الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية في التعامل مع المياه والترسبات، وإنشاء صناديق خاصة تقصد إلى تمويل إدارة النفائيات ومشاريع تقليل النفائيات إلى أدنى حدّ. ودعا أحد الوفود الدول إلى أن تُدرج ضمن تشريعاتها الوطنية تعريفاً للحطام البحري، مع إجراء تخفيضات إلزامية ومتزايدة بنسبة ٥٠ في المائة كحدّ أدنى من النفائيات الصلبة إضافة إلى التجميع الإلزامي والتخلص النهائي من الحطام وإعادة تدويره. كما تطرق الوفد المذكور لعملية التخلص المطرد من اللدائن وفرض حظر على المواد الراتنجية مع تدارس البدائل القابلة للتحويل البيولوجي أو لإعادة التدوير، فضلاً عن اشتراط إبلاغ المستهلكين بشأن الآثار المحددة الناجمة عن اللدائن، إضافة إلى إعداد برامج للتثقيف وللتحفيز موجّهة إلى الصيادين المحترفين فيما يتعلّق بعملية الصيد الشبكي والحطام البحري.

٢٦ - وعمد كثير من الوفود إلى تسليط الأضواء على الطابع العابر للحدود الذي يتسم به التلوّث من الحطام البحري ومن جرّاء اللدائن واللدائن الدقيقة، فضلاً عن التحدّيات المرتبطة

معالجة الآثار الناجمة عنها دون السيطرة على مصدر التلوث، وأكدت على الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل معالجة هذه المشكلة اتساقاً مع الالتزام بالتعاون في إطار اتفاقية قانون البحار.

٢٧ - وفيما يتصل بالتعاون على الصعيد الإقليمي، لاحظت وفود عديدة أن بعض الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالبحار أدت في السنوات الأخيرة إلى اعتماد خطط عمل أو استهلال العمل من أجل معالجة مسألة النفايات البحرية. ولوحظ أن هذه الخطط تسعى إلى التصدي لمعالجة النفايات والتخلص منها، وهي النفايات الناجمة عن الصناعات أو عن جموع السكان في المناطق الساحلية، أو عن السياحة أو المصايد السمكية أو النقل البحري، فضلاً عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. ومن الأمثلة التي تم طرحها في هذا الشأن ما يتعلق بخطط العمل البحرية التي اعتمدها لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، ولجنة أوسبار لحماية البيئة البحرية في شمال شرقي المحيط الأطلسي، فضلاً عما تم في سياق اتفاقية برشلونه بشأن حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وتطرق النقاش أيضاً إلى الأعمال الجارية حالياً في إطار اتفاقية حماية البحر الأسود من التلوث فيما يتعلق بوضع خطة عمل في هذا الخصوص، إضافة إلى الأعمال التي تقوم بتنفيذها أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وسلط العديد من الوفود الضوء على الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى، ومنها مثلاً توجيه الاتحاد الأوروبي بإقرار إطار للإجراءات التي تتخذها الجماعة الأوروبية في ميدان السياسة البحرية البيئية (توجيه إطار الاستراتيجية البحرية) لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك تنفيذ برامج الرصد وإنشاء مرافق تلقي النفايات البرية والمرفئية، والتنسيق مع الاتفاقيات الإقليمية المعنية بالبحار. كما كانت أعمال المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد السمكية فيما يتعلق بالتصدي لمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة موضع ملاحظات أخرى أبداها العديد من الوفود.

٢٨ - وتم التشديد أيضاً على الحاجة إلى مراعاة وتشجيع التعاون الدولي بشأن مسائل تتصل بالحطام البحري فيما بين الدوائر العلمية، وكذلك فيما بين المنظمات والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، ومنها مثلاً منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية.

٢٩ - أما التعاون الدولي من أجل اتخاذ تدابير فعّالة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيات، فقد لقي بدوره اهتماماً كبيراً من جانب العديد من الوفود، بهدف معالجة الاختلاف في القدرات فيما بين البلدان، وخاصة من أجل مساعدة الدول النامية ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والدول النامية غير الساحلية، على التصدي للمشاكل

المرتبطة بالحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، بما في ذلك قصور البنى الأساسية ونقص الموارد ومحدودية الخبرات. كما أُعرب عن الرأي بأنه لا يمكن إقرار مواعيد نهائية وتدابير إلزامية لتلك الدول بغير تفعيل هذا التعاون. ولوحظ كذلك دور التعاون الدولي في تقاسم أفضل الممارسات بما في ذلك ما يتصل بِنُظم إدارة النفايات.

الموضوع المحوري: الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة

٣٠ - طبقاً لصيغة المناقشة وجدول الأعمال المؤقت المشروح تم تنظيم حلقة النقاش بشأن الموضوع المحوري في جزأين يتعلّقان بـ: (أ) الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، والتقدّم المحرز في منع وتقليل ومكافحة التلوّث الناجم عن الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة؛ و (ب) التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والطريق المفضي قُدماً إلى منع وتقليل ومكافحة التلوّث من جرّاء الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. وقد بدأ الجزءان بعروض قدمها أعضاء الفريق النقاشي^(٣) ثم أعقب ذلك مناقشات تفاعلية.

١ - الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة والتقدّم المحرز في منع وتقليل ومكافحة التلوّث من الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة

(أ) العروض المقدمة من أعضاء حلقة النقاش

٣١ - في الجزء الأول، عرض بيتر كيرشو، رئيس فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية وفريقه العامل المعني بالمواد اللدائنية الدقيقة، عدداً من الرؤى المتعمقة والمستقاة من تقارير فريق الخبراء فيما يتعلق باللدائن الدقيقة. وجرى إلقاء نظرة عامة على مسألة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة من جانب لورنا إنيس، المنسّق المشترك السابق لفريق الخبراء خلال الدورة الأولى من العملية المنتظمة، استناداً إلى التقييم البحري العالمي المتكامل الأول، مع التركيز على فصله الخامس والعشرين المتعلّق بالحطام البحري. أما جينا جيبك، الأستاذ المساعد للهندسة البيئية في كلية الهندسة بجامعة جورجيا، فقد تطرقت إلى النفايات اللدائنية الناجمة عن المصادر البرية. تناول كلسي ريتشاردسون، الخبير الاستشاري السابق في مجال الحطام البحري بأمانة برنامج المحيط الهادئ الإقليمي للبيئة، مسألة التلوّث البحري الناشئ عن استخدام الشبكات التحويلية، وعن عمليات سُفن

(٣) متاح هذه العروض، إضافة إلى موجز لما تم، على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في:

http://www.un.org/depts/los/consultative_process/consultative_process.htm

مصايد الخطوط الطويلة في المناطق الغربية والوسطى من المحيط الهادئ. وأفاد بيتر فان دن برايز، مستشار السياسات لدى الوكالة الفنلندية المعنية بالنفايات عن معلومات تتعلق بتجميع نفايات السفن في الموانئ البحرية البلجيكية، بينما قام ستيفان ميكاليف، مدير شعبة البيئة البحرية في المنظمة البحرية الدولية، بتسليط الأضواء على أعمال المنظمة المذكورة فيما يتعلق بالتصدّي للحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة الناجمة عن السفن. وقدم أندرو بوث، كبير العلماء الباحثين بمؤسسة البحوث العلمية والصناعية (SINTEF)، في مجال المواد والكيمياء، عرضاً بشأن آثار التسمم البيئي الناجمة عن المواد اللدائنية الدقيقة على الكائنات البحرية بما في ذلك الأنواع الحيّة التي تهيئ مصدراً للغذاء. وقدم ديغو اليخاندرو الباريدا، رئيس اللجنة العلمية لاتفاقية البلدان الأمريكية لحماية وحفظ السلاحف البحرية، معلومات عن السلاحف البحرية والحطام اللدائني في أمريكا الجنوبية، بينما عرض تاكادا هايدشيبغ، الأستاذ في مختبر الكيمياء الجيولوجية العضوية بجامعة طوكيو للزراعة والتكنولوجيا، نظرة عامة على الاتجاهات التاريخية في التلوث بمواد اللدائن الدقيقة وأثره الكيميائي على النظم البيئية البحرية. وقدم بريتا دنيس هاردستي، الباحث العلمي الأقدم في منظمة الكمنولث للبحوث العلمية والصناعية في أستراليا شرحاً عاماً لنهج قائم على أساس المخاطر إزاء تقييم التلوث الناجم عن اللدائن البحرية وفُرض الحدّ من المدخلات ذات الصلة، في حين ركزت كامارا غالوي، الأستاذ بكلية علوم الحياة والعلوم البيئية في جامعة إكستر على المخاطر التي تشكّلها مواد الحطام البحري من اللدائن الدقيقة واللدائن المتناهية الصغر على صحة البشر. وطرح نيشان ديجنريان، رئيس مجلس الخطة العالمية المعنية بالمحيطات في المنتدى الاقتصادي العالمي منظوراً اقتصادياً بشأن الحطام اللدائني البحري.

(ب) مناقشات الفريق

٣٢ - في معرض تطرّفه إلى آثار اللدائن على الحياة البحرية، لاحظ السيد ألباريدا، رداً على سؤال مطروح، أن السلاحف البحرية تمثل أشد الأنواع الحيّة المهاجرة تعرّضاً للخطر في هذا الشأن في ضوء خصائصها البيولوجية والسلوكية. ولا يقتصر الأمر على أن اللدائن تؤثر على الموائل التي تستخدمها السلاحف البحرية لوضع بيضها ولكنها تحسبه خطأً نوعاً من الغذاء. كما لاحظ أن تنوع التهديدات التي تواجهها السلاحف البحرية يجعل منها مؤشراً ممتازاً يدل على أثر اللدائن على الأنواع الحيّة الأخرى. وفي إجابة على سؤال بشأن البحوث المتصلة بأثر اللدائن واللدائن الدقيقة عند المستويات الغذائية الأعلى، ومنها مثلاً أسماك القرش والحيتان، أوضح السيد بوث أن البحوث المتصلة بالمستويات الغذائية الأدنى تتسم بأنها أكثر فعالية من حيث التكاليف، إلى جانب أنها تشكل عملية أسرع بكثير في ضوء الصعوبات

المرتبطة بالبحوث التي يتم إجراؤها على الأنواع الحيّة الأكبر حجماً، في إطار بيئة خاضعة للسيطرة، ومن ذلك مثلاً ضرورة وجود مرافق خاصة. وأوضح السيد تاكادا أنه فيما تم العثور على مواد إضافية في أنسجة الأسماك من الرخويات أو أسماك الشبص، فلا توجد بيانات توضّح وجود إضافات لدائنية في أنسجة الأسماك التي يستهلكها البشر، ولكنه اعترف بأن الأمر بحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة بشأن هذه المسألة.

٣٣ - أمّا السيدة غالوي فقد أوضحت أنه في ضوء ما توصلت إليه الدراسات من ارتباط بين استهلاك العديد من الأنواع الحيّة للدائن الدقيقة وبين التغيّرات التي تطرأ على أنماط تكاثرها، يثور السؤال بشأن ما إذا كان الأمن الغذائي قد تأثر بهذا الأمر. وأوضحت أن التغيّرات في أنماط تكاثر المحار تُعزى إلى غياب التغذية نتيجة استهلاك اللدائن الدقيقة بدلاً من استهلاك الأغذية لا إلى آثار التسمم البيئي. وأكدت على أن الانخفاضات في كمية اللدائن الدقيقة في البيئة البحرية من شأنها أن تساعد على معالجة المسألة، ولكنها لاحظت أنه ما زال هناك سؤال مطروح بشأن ما إذا كانت مستويات التسمم في مركّبات معيّنة من اللدائن تؤثر بدرجة ما في الأحياء البحرية. وأعرب السيد تاكادا عن الرأي بأن زيادة كمية اللدائن في البيئة البحرية مستقبلاً يمكن أن تفضي إلى تناقص في التنوّع البيولوجي والأمن الغذائي نتيجة الآثار السميّة مقترنة بالأضرار المادية.

٣٤ - ولاحظ السيد بوث محدودية المعرفة فيما يتعلق بمسارات انتقال الملوثات اللدائنية إلى الكائنات البشرية. وبينما يمكن إثبات مقدار الامتصاص وتأثيره على الكائنات البحرية، إلّا أن المعرفة ما زالت محدودة بشأن آثار التسمم. أمّا السيدة هاردسي فلاحظت أنه باستثناء بعض الأنواع الصغيرة من الأسماك، ومنها أسماك البلسم حيث تُؤكّل السمكة بأكملها، فإن المسار الهضمي للحيوانات حيث تتجه الملوثات إلى التراكم تتم إزالته قبل الاستهلاك.

٣٥ - وقامت السيدة غالوي بسرد الصعوبات المرتبطة بإجراء مشاريع البحوث المركّبة على الكائنات البشرية، وهو ما يفسّر لماذا لم تستطع الدوائر العلمية حتى الآن التأكّد مما إذا كان لاستهلاك الأنواع البحرية الملوّثة بفعل المواد اللدائنية الدقيقة تأثير على صحة البشر. وفي هذا الخصوص، أوضحت الحاجة إلى أن تقدّم الحكومات الموارد المطلوبة، كما لاحظت مدى الصعوبة في توفير المتطوّعين لإجراء هذه الدراسات. وأكدت السيدة بوث على أهمية اتباع الطرائق غير القائمة على التدخل الجراحي من أجل إجراء هذه النوعية من البحوث. وتساءل عمّا إذا كانت البحوث المطروحة حالياً قد توصلت إلى وجود أي اختلاف في مستوى السميّة بين اللدائن الدقيقة الأولى والثانوية. ولاحظت السيدة غالوي أنه فيما لا تتوافر أدلة حاسمة بشأن هذا الموضوع حتى الآن، إلّا أنه يمكن التنبؤ بأن لن يكون ثمة فرق فيما يتعلّق

بالسُّمِّيَّة باعتبار أن الملوِّثات سوف تظل عالقَة باللدائن الدقيقة الأوَّلية والثانوية بنفس الطريقة.

٣٦ - ولاحظ المشاركون أنه فيما يزداد الاهتمام بمسألة اللدائن الدقيقة، إلّا أن هناك ثغرات واسعة ما زالت تشوب المعارف المتعلقة بآثارها على الكائنات البشرية مما يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث. وشدّد أحد المشاركين على وجود ثغرة بحثية معيّنة تتصل بآثار اللدائن واللدائن الدقيقة على الأرصدّة السمكية. أمّا السيد بوث ففي معرض حديثه عمّا يمكن أن تقوم به الحكومات في توجيه البحوث بما يعزّز عمليات صنّع السياسة، فقد أكّد على المنافع الناجمة عن جعل اللدائن واللدائن الدقيقة موضوعاً لنشاط بحثي دولي، مشدّداً على الحاجة إلى تنفيذ مشاريع كبيرة الحجم تدارس الصلات التي تربط بين تعرّض الأنواع البحرية التي يستهلكها البشر والتعرّض المباشر للبشر أنفسهم. ولاحظت السيدة هاردستي أن من الثغرات المعرفية الرئيسية ما يتعلّق بعسر الهضم والتشابك فيما يتعلق بالحيتان والدلافين، ولاحظت كذلك أن اشتباك جميع الأنواع الإحيائية البحرية الرئيسية الأخرى لم يتم بحثه. وهناك مجال آخر يتطلّب المزيد من البحوث ويتمثل في معدلات تبدد الحطام في جميع أجزاء المستجمعات المائية وليس فقط في مواقع الترسيب بالمناطق الساحلية. ولاحظت أن الأمر لا يزال بحاجة لإجراء دراسة بشأن الحلول الممكنة بما في ذلك كيفية تغيير السلوك البشري، فيما أضافت قائلة إن دراسة الأنواع الراصدة ومنها مثلاً الطيور البحرية وحمولتها ذات الطابع اللدائي حول العالم، ستكون مفيدة في التنبؤ بآثر الحطام اللدائي. وردّاً على سؤال مطروح، أكّدت السيدة هاردستي على أن هناك بعض البيانات المهمة التي يمكن تجميعها من خلال عمليات تنظيف السواحل، فيما يتيح جمع هذه البيانات التوصل إلى تنبؤات بشأن الحطام الموجود في المناطق الساحلية الأخرى. أمّا السيدة إنيس فقد تنبأت بأنه خلال الدورة الثانية للعملية المنتظمة سيتم إحراز تقدّم فيما يتصل بتغطية المناطق، إضافة إلى توافر خبرات متزايدة في عمليات جمع البيانات والتحليل مع رصد النفايات البحرية ومنع وجودها.

٣٧ - وفيما يتعلّق بالتدخلات المطلوبة في مجال السياسات، رجّحت السيدة غالوي مدى الفائدة التي تعود من أي تدخّل من هذا القبيل بما يؤدي إلى منع وصول اللدائن إلى المحيط ويعزز الوعي العام بشأن الخطر المرتبط بعدم هضم اللدائن. أمّا السيدة هاردستي فقد استرعت الانتباه إلى منافع الاقتصاد الدوّار من حيث نشر الوعي بشأن معاودة استخدام المنتجات باعتبار أن استخدام شركاء القمامة والنفايات في الأهمار يُعد مفيداً بدوره من أجل تخفيض المواد التي ينتهي بها المطاف في المحيط. ووافق السيد تاكادا على أنه إذا كانت

التكنولوجيا الحالية لا تقدّم حلاً تودّي إلى إزالة اللدائن الدقيقة من المحيط، فإن الحدّ مما يتسرب إلى المحيط من اللدائن واللدائن الدقيقة المتأتية من المصادر البرية ما زال أمراً جوهرياً.

٣٨ - وتم تسليط الأضواء على منتجي اللدائن بوصفهم من الأطراف المهمة صاحبة المصلحة، على أساس أن التخفيضات في كمّيات مخلفات اللدائن يمكن التوصل إليها عند مرحلة التصنيع أو من خلال توفير الطرق الملائمة للتخلص من هذه النواتج. وأوصى أحد المشاركين بتصنيف اللدائن حسب الضرر الناجم عنها، مع فرض حظر على أكثرها سُمّية أو أصعبها تدويراً طبقاً لمبدأ التحوّط. وفي هذا الشأن أوصى السيد تاكادا بضرورة اعتبار مواد كلوريد البوليفينيل والبولي إيثيلين من اللدائن التي يتم التعامل معها أولاً باعتبار أنها الأكثر سُمّية، كما أنها تتصف على التوالي بقدرة عالية من حيث الامتصاص. وأُعرب عن الرأي بأن بوسع الدول أن تنظر في اعتماد التشريعات التي تودّي إلى الحد من إنتاج اللدائن عند المنبع بما في ذلك جعل هذه التشريعات إلزامية بالنسبة للصانين بحيث يقدمون المعلومات عن مدى التلف والضرر الذي يلحق بالمحيطات وبالتنوّع الإحيائي من جراء ما يمكن أن تسببه منتجاتهم. وفي معرض الإشارة إلى أن اللدائن المصنوعة من المحروقات الأحفورية، ويمكن أن تُطلق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مرحلة الاحتراق النهائي، أكّد السيد تاكادا على أن جميع الخيارات المرتبطة بمنع وتقليل ومكافحة التلوّث من الحطام البحري، تفرض أن تظل اللدائن واللدائن الدقيقة مسايرة لأهداف اتفاق باريس.

٣٩ - وشدّد كثير من المشاركين على الحاجة إلى التثقيف وتعزيز الوعي وبناء القدرات وسلط أحد المشاركين الضوء على وجود برنامج وطني يكافئ بجائزة رئاسية السواحل النظيفة من اللدائن وغير ذلك من أنواع الحطام الأخرى، فضلاً عن نشر هذه المعلومات في الحملات الوطنية للإعلان عن السياحة. وأوضح أن الدولة المعنية لديها نظام لتصديق الشركات المستدامة التي تقوم ضمن أشياء أخرى بإنهاء استخدام اللدائن في منشآتها.

٤٠ - وأوردت السيدة هاردستي أمثلة عن سياسات إيجابية، ومنها تلك التي تنشر الوعي بشأن استخدام مرافق الموانئ من أجل التخلي عن معدات الصيد، فيما لاحظت أن ارتفاع التكاليف والرسوم مقابل هذه الخدمات يمكن أن تنجم عنه آثار سلبية. وفي إجابة عن سؤال بشأن ما إذا كان بوسع الموانئ أن تسيطر على التخلص النهائي من النفايات الصلبة بما يكفل التأكيد من إعادة تدوير المواد ذات القيمة، لاحظ السيد ميكاليف أن هذا الأمر يشكّل في الأساس واحدة من قضايا الاستراتيجيات العامة لإدارة النفايات في البلدان ذات الصلة، فضلاً عن التنسيق بين مرافق الموانئ وسائر المرافق الأخرى لإدارة النفايات على البر. وأضاف السيد فان دن درايز في هذا الخصوص أنه حتى إذا ما أمكن للميناء أن يضمن حمل

القمامة إلى مرافق تلقيها المأذون بها، إلا أن من المستبعد أن يسيطر على ما إذا كان سيتم التخلص النهائي من القمامة بطريقة سليمة بيئياً. وأكد في هذا الشأن على الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإدارة النفايات تجمع بين النفايات الناجمة عن مصدر بري وتلك الآتية من السفن.

٤١ - وفيما يتصل بالامتثال للمرفق الخامس من اتفاقية ماربول الدولية لمنع التلوث من السفن، تم تسليط الأضواء على مسؤوليات دولة الميناء فيما يتعلق بتوفير مرافق التلقي الكافية في الموانئ، إضافة إلى مسؤولية دولة العلم فيما يتصل بكفالة الامتثال للقواعد ذات الصلة. وهنا لاحظ السيد ميكاليف أن امتثال السفينة غالباً ما يكون متأثراً بوعي طاقمها مما يجعله أساساً من المسائل المرتبطة بتوفير سبل التدريب والتثقيف السليمة، مضيفاً أن هناك آليات قائمة، ومنها مثلاً خطط إدارة النفايات ودفاتر سجل النفايات وهي خاضعة لسيطرة دولة الميناء. وفيما يتصل بمرافق التلقي في الموانئ، لاحظ السيد ميكاليف أنه قد يصعب ضمان أن تفي الدول بالتزاماتها مشيراً إلى أن من المتطلبات التي تقتضيها اتفاقية ماربول ما يتعلق بضرورة أن يرفع قائد السفينة تقريراً عن أي قصور في مرافق التلقي بالميناء إلى دولة علم السفينة، التي يتعين عليها بدورها أن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المنظمة البحرية الدولية، فضلاً عن دولة الميناء ذات الصلة.

٤٢ - ولدى التطرق إلى التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في توفير المرافق الكافية لتلقي النفايات في موانئها، وهو ما يرجع إلى الظروف التي تنفرد بها تلك الدول، بما في ذلك نقص مساحات اليابسة، من أجل التخلص من النفايات، أو محدودية البنى الأساسية والموارد ذات الصلة، أشار السيد ميكاليف إلى أن المنظمة البحرية الدولية أقرت تعديلات على المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، وطرحت مبادئ توجيهية لوضع خطة تتعلق بمرافق التلقي الإقليمية بحيث تستوعب الظروف الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. واسترعى السيد فان دن درايز الاهتمام إلى مبدأ أن الملوث يدفع ملاحظاً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تستخدم رسوم التخلص من النفايات التي تدفعها السفن من أجل تحسين مدى كفاية ما تضمه من مرافق التلقي بالموانئ، مع العمل ضمن إطار استراتيجية عامة بشأن النفايات، على تطوير مرافق أساسية تتسم بفعالية التكاليف من أجل جمع النفايات ومعالجتها.

٤٣ - ورداً على سؤال يتعلق بتحديد مناطق خاصة فيما يتصل بالمرفق الخامس لاتفاقية ماربول، لاحظ السيد ميكاليف أن تحديد مناطق خاصة يشكّل عملية تقوم على أمرها الدول أعضاء المنظمة البحرية الدولية، بما في ذلك ما يمكن أن يتعلق بدول عديدة في منطقة من

المناطق، من خلال تقديم اقتراح إلى المنظمة البحرية الدولية، بينما تتولّى لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة عملية تحديد وتفعيل تاريخ السريان والشروط المحددة المطلوبة في هذا الخصوص.

٤٤ - وردّاً على سؤال مطروح، أوضح السيد ميكاليف أنه لا يوجد التزام، لا في اتفاقية ماريول، ولا في اتفاقية منع التلوّث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الأخرى لعام ١٩٧٢ (اتفاقية لندن) وبرتوكولها ما يقضي بالإبلاغ عن مواقع الحطام البحري، بما في ذلك الشبكات التي يمكن أن تسبّب خطراً على الملاحة. ولكن الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر تنصّ على ضرورة أن يقوم قادة السفن بإبلاغ السفن المبحرة في الجوار، وكذلك السلطات المختصة، بشأن أي حطام يتم مشاهدته ويمكن أن يسبّب خطراً على الملاحة. وأضافت السيدة ريتشاردسون أن مراقبي المصايد السمكية في المحيط الهادئ يُبلغون بالفعل عمّا يشاهدونه من معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو التي تم التخلّي عنها. وفي سياق إمكانية متابعة آثار معدات الصيد من جانب السفن ودول العَلَم، أشير إلى مشروع المبادئ التوجيهية المتصلة بوسم معدات الصيد، المقرر أن يُعرض على لجنة المصايد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤٥ - واستفسر أحد المشاركين عمّا إذا كان ثمة حاجة تدعو للتنظيم والإنفاذ تعزيزاً للسيطرة على أجهزة تجميع الأسماك في المحيط. وأكدت السيدة هاردستي أن وضع علامات لتوسيم هذه الأجهزة مما يتيح رصدها وتمييزها ومن ثم تجميعها بعد موسم الصيد، يمكن أن يتم بغير تكاليف تُذكر. ولكنها لاحظت أن الصيادين يزيلون أحياناً العلامات من الأجهزة التي يستخدمونها لتجميع الأسماك تفادياً لإلزامهم باستعادتها. وأشارت إلى أن إقرار فترة بغير عقوبة يتم خلالها توسيم تلك الأجهزة واستعادتها سوف يشكّل فرصة طيبة لمعالجة هذه المشكلة. وبشأن تنظيم سائر معدات الصيد لاحظ السيد الباريدا أنه في مجال المصايد الاحترافية فإن تنظيم استخدام شبك الجللّ المصنوعة من الخيوط الدقيقة يُعدّ أمراً من الصعوبة بمكان نظراً للطابع غير الرسمي لتلك المصايد. إلّا أنه أضاف أن العمل على إيجاد بدائل لتلك الشباك ما زال جارياً.

٤٦ - وفي معرض الإجابة عن سؤال يتعلّق بالبوليمترات الإحيائية كبداية عن اللدائن، أوضحت السيدة جامبيك أنه لا يوجد حالياً في السوق سوى نوعين من البوليمترات "القابلة للتحلل" وهي الشكل الأوكسجيني الذي يميّز ببساطة بأنه يتحلّل إلى جزئيات صغيرة بصورة أسرع لدى تعرّضه لأحوال الطقس بغير أن ينتمي حقيقة إلى هذا النوع، إضافة إلى نوع آخر لا يتحلّل إلّا في وسط تخصيبي صناعي مما يعني أنه لن يكون من النوعية

التي تتحلل في بيئة محيطية. وتم التأكيد على أهمية مواصلة البحوث لإيجاد حلول بديلة للمواد اللدائنية التي تتصف بأنها قابلة للتحلل في أي بيئة. وفي معرض سؤال بشأن عملية التجديد الهادفة والواسعة النطاق، عرض السيد دجنارين للمجالات التالية التي يمكن أن تشهد هذا الأمر: المواد الإحيائية الحميدة التي لن ينجم عنها أثر على البيئة، والمواد التي يمكن أن تيسر عملية المعالجة المتعددة الطبقات، ومادة بوليمارية عليا يمكن أن تنطوي على فوائد اللدائن الراهنة فيما تتسم بإمكانية مرتفعة من حيث إعادة التدوير، ثم تكنولوجيات التوسيم الكيميائية التي تيسر المزيد من كفاءة إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام، فضلاً عن تكنولوجيات إعادة التدوير الكيميائية.

٤٧ - وفيما يتصل بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لمشكلة النفايات اللدائنية، لاحظ السيد دجناريان أن بالإمكان أن تفيد شراكات القطاعين العام والخاص من وضع معايير الحزم والتغليف العالمية مع التعريف الواضح للمعايير العالمية في عمليات الوسم والتسويق وتوحيد عمليات جمع وفرز النواعيات، واستحداث إطار عالمي لعمليات إعادة الاستخدام والحزم والتغليف المتبادل بين الأعمال التجارية، وإيجاد احتياجات التصميم من أجل الأنواع اللدائنية المركبة ودعم الأسواق التي تستخدم المواد اللدائنية المعاد تدويرها، مع التدليل على إمكانية إعادة التدوير بالنسبة لتبادل استخدام المواد العالية القيمة.

٤٨ - ولاحظ بعض المشاركين أنه فيما ينبغي اتخاذ الإجراءات المطلوبة للتصدي لمشكلة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة على المستوى الوطني، إلا أن الأمر يتطلب أيضاً اتخاذ تدابير إقليمية وعالمية في ضوء الطابع العابر للحدود لتلك المشكلة.

٤٩ - ورداً على سؤال يتصل بالمقترحات المتعلقة باتخاذ تدابير بشأن الحطام البحري، مما يجدر النظر فيه في سياق اللجنة التحضيرية التي أنشأها قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٩٢: وضع صكٍّ ملزم دولياً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار عن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الإحيائي البحري بالمناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية، أكدت السيدة ريتشاردسون على قيمة دمج عملية رصد وإدارة تلوث الحطام البحري ضمن برامج مراقبة المصائد الإقليمية. بما يؤدي إلى سد الثغرات في مجال المعلومات ودعم إنفاذ تدابير منع التلوث في أعالي البحار.

٢ - التحديّات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والطريقة الكفيلة بالمضي قدماً إلى منع التلوّث من الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة والحدّ منه ومكافحته.

(أ) العروض المقدمة في حلقة النقاش

٥٠ - في الجزء الثاني، عرض عارف هافاس أغروسيينو، نائب الوزير في وزارة تنسيق الشؤون البحرية في إندونيسيا، تجربة إندونيسيا، في معالجة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. كما عرض أنتوني غلنروي ماكثري مدير الإدارة البيئية والحفظ في الوكالة الوطنية للبيئة والتخطيط في جامايكا، تجربة جامايكا فيما يتعلّق بالتحديّات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات وأسلوب العمل في المستقبل. أمّا عمدة مدينة داغوبان، مقاطعة بنغاسينان بالفلبين، بيلين فرنانديز، فقدّم عرضاً للمبادرات المحلية المتخذة لمنع وتقليل وإزالة الحطام البحري. وعرضت للقضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تسهم في هذه الظاهرة. فضلاً عن استعراض التحديّات والحلول المتعلقة بالحطام البحري نانسي والس، مديرة برنامج الحطام البحري في إدارة الولايات المتحدة الوطنية المعنية بالمحيطات والغلاف الجوي، حيث أكّدت على الطابع البشري المنشأ للتلوّث بالحطام البحري، ولاحظت أن البشر لديهم القدرة من ثم على إزالته. وناقشت نيلوفير أورال، الأستاذ بجامعة بلجي في اسطنبول، نهجاً للبحار الإقليمية يهدف إلى منع وتقليل ومكافحة التلوّث من الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، مع تسليط الضوء على الدروس المستفادة والفرص المتاحة مستقبلاً. أما جوديث نيومان، مسؤولة المكتب المعني بحماية البيئة البحرية في الوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا، فقد عرضت نظرة شاملة على العمليات الدولية والوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل مجموعة السبعة لمكافحة النفايات البحرية وتوجيه إطار عمل الاتحاد الأوروبي للاستراتيجية البحرية. ومن جانبها تطرّقت جوهانا أركسون، المستشار الأقدم في الوكالة السويدية للإدارة البحرية والمائية، إلى مسألة خطط العمل الإقليمية كوسيلة لمنع وتقليل الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة، في حين عملت كارين روبنهايمر من جامعة فولونغغ، أستراليا على استكشاف الحاجة والإمكانية فيما يتعلّق بوضع إطار عمل مُلزم قانوناً لمنع الحطام البحري من اللدائن. وألقت هيدي سافيلي، مسؤولة برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المنشأ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظرة شاملة على نتائج الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، في حين تطرقت ممثل البنك الدولي جيورج كسباري إلى دور برنامج إدارة التلوّث والصحة البيئية بالبنك الدولي في تدعيم إدارة النفايات الصلبة. وتكلّم كبير مسؤولي الاستدامة في مؤسسة كوفسترو، ريتشارد نورثكوت، باسم مجلس اللدائن العالمي ليعرض نظرة عامة على الالتزامات المتعهد بها من جانب منتجي اللدائن لمنع النفايات البحرية. أمّا المدير الإداري لصندوق الدائرة المغلقة، روب كابلان فقدّم

عرضاً بشأن صندوق الأثر الاجتماعي، وقوامه ١٠٠ مليون دولار، موضحاً أنه يستثمر في بناء هياكل أساسية محلية لإعادة التدوير في مجال المواد المستدامة وطرق الحزم والتغليف المستدامة. وألقت إليزابيث هوغان، مديرة حملة المحيطات والحياة البرية في مؤسسة الحماية العالمية للحيوان، نظرة عامة على الحلول السوقية وتغيير التصاميم. بما يكفل التصدي لأثر معدات الصيد المفقودة والمتروكة، بما في ذلك ما يتم من خلال أعمال المبادرة العالمية لمعدات الصيد الشبحي. كما ألقى جيف وويستر، مدير الاستدامة العالمية في مؤسسة داو للحزم والتغليف والترصيص في اللدائن، نظرة عامة على مبتكرات الحزم والتغليف المستدامة، في حين قام رئيس معهد حماية البيئة (فيدا)، ارتورو الفارو مدينا بتسليط الضوء على الجهود الرامية إلى التصدي للحطام البحري في بيرو. أما أندرياس ميركل كبير المسؤولين التنفيذيين في منظمة حفظ المحيطات فأكد على الحاجة إلى الأخذ بحوافز اقتصادية في إدارة وجمع النفايات، وحدد نوعية الاتجاهات والتكنولوجيات الناشئة في هذا الصدد. وألقت جوليا ريسر، وهي من متخصصي علوم البحار في مؤسسة تنظيف المحيطات، نظرة عامة على التطورات التكنولوجية الجديدة، الرامية إلى منع واعتراض واستخراج التلوث البحري باللدائن باستخدام نُظم العوامات الطافية، في حين عرض كامدن هوويت، المدير العام ومدير الاتصالات للخطوط الساحلية المستدامة، مجموعة من أنشطة تعزيز الوعي المبذولة للتصدي للحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة في المحيط الهادئ وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقامت ديبلي لي كوهن، المدير التنفيذي والمؤسس لثقافة المقاصف بوصف تجربتها بإشراك شباب مدينة نيويورك في التماس حلول عند المنبع من أجل الحد من الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة.

(ب) المناقشة

٥١ - أكد المشاركون على ضرورة العمل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بالمنع والحد من النفايات، وتدعيم اقتصاد تدوير اللدائن. كما سلطت الأضواء على أهمية وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة الحطام البحري. وأوضح السيد أغروسينو أن مبادرة مصارف النفايات في إندونيسيا يمكن استخدامها لتعزيز الإدارة الفعالة للنفايات باعتبار أنها تنطوي على حافز مالي يقدم باستمرار إلى الفعاليات الخاصة كي تقوم بجمع وفرز النفايات والتخلص منها بالأسلوب المناسب مقابل مبالغ مدفوعة، مما يضمن استعادة قيمة مادة النفايات. كما سلط الأضواء على مبادرة جارية حالياً وتقضي بحساب قيمة الاقتصاد البحري في إندونيسيا مع الأخذ في الاعتبار الحطام البحري والنفايات البحرية.

٥٢ - وأكد بعض المشاركين على أن لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمستهلكون ودوائر الصناعة، دوراً ومسؤولية جماعية يتم الاضطلاع بمهما في العمل جنباً إلى جنب وفي اتخاذ ما يلزم للتصدي لقضية الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. ولاحظ السيد نورثكوت أن صناعة اللدائن تعد شريكاً مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في التماس سبيل من أجل التصدي للتلوث البحري من جراء اللدائن. ثم طرحت أمثلة عن هذا التعاون بما في ذلك ما يتصل بتصميم منتجات جديدة والتدرج في الاستبعاد التدريجي للأكياس اللدائنية الخفيفة الوزن التي لا سبيل إلى خفض محتواها البيولوجي، إضافة إلى تحويل معدات الصيد المستخدمة إلى برامج الطاقة، وتصديقات الأعمال التجارية الخضراء وعمليات تنظيف السواحل، فضلاً عن تعزيز الوعي. وأوضح السيد أغروسينو أن إندونيسيا تعاونت مع مختلف أنواع الدوائر الصناعية من أجل التصدي للحطام البحري ومنها بالذات الدوائر المعنية بالنقل وتجارة التجزئة والتمويل والسياحة وإعادة التدوير.

٥٣ - وأكد بعض المشاركين على إمكانية اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب دوائر الصناعة للمساعدة على تغيير الممارسات والسلوكيات، وبما يؤدي إلى التصدي لمسألة الحطام البحري، بما في ذلك إعادة تحويلات النواتج، وتطبيق وقف اختياري على بعض المواد الراتنجية المرتفعة التلوث، التي ينطوي عليها إنتاج اللدائن، ومشاركة دوائر الصناعة في الحملات العالمية لتعزيز الوعي من أجل تسليط الضوء على آثار استخدام وإنتاج اللدائن، فضلاً عن الوسم الإلزامي لتمييز منتجات اللدائن بما يؤدي إلى توضيح الآثار الصحية والبيئية لمستهلكي اللدائن. ولاحظ السيد نورثكوت أن الإنتاج في صناعة اللدائن يتبع الطلب مؤكداً على الدور المهم الذي تضطلع به الحكومات في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم صناعة اللدائن، وملاحظاً التزام صناعة تلك المواد بالتشريعات واللوائح ذات الصلة. ثم ذكر أيضاً أن هناك نطاقاً واسعاً من مواد البوليمرات المختلفة ومن العمليات الإنتاجية التي تنطوي عليها الصناعة ككل. أمّا السيد كسباري فأعرب عن الترحيب بارتفاع مستويات الطموح من أجل التصدي لمسألة التلوث البحري، ثم استدرك مؤكداً على ضرورة أن يتبع ذلك توافر القدرة التنفيذية والتمويل المطلوب بما يكفل التنفيذ على الصعيد الوطني. وأوضح أنه عندما يكون أي بلد على استعداد لمناقشة إجراء تخفيضات وتنفيذ خطط طموحة لإعادة الاستخدام، يصبح بإمكان البنك الدولي مساعدة هذه البرامج الطموحة، بما في ذلك تلك التي تركز على المصادر الأساسية للتلوث.

٥٤ - واقترح أحد المشاركين ضرورة تجنب المنتجات من اللدائن التي لا ضرورة لها وإن كانت واسعة الاستخدام ثم يجري التصرف فيها بعد الاستخدام لمرة واحدة ومنها مثلاً المصّصات. وتم التأكيد أيضاً على أهمية المواد القابلة للتحلل الإحيائي، فضلاً عن الحاجة إلى تثقيف المستهلكين بعدم التخلص في البيئة من أي مواد من اللدائن بما في ذلك المواد سابقة الذكر. ورؤي أن مسؤولية دوائر الصناعة في وضع التكنولوجيات واستخدام المواد المعاد تدويرها أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وعند التطرّق إلى الأسئلة المتعلقة بما إذا كانت الصناعة تقوم بما يكفي لتبني الابتكارات والوقوف على بدائل اللدائن، بما في ذلك وضع المعايير لاستخدام مادة بوليمر وحيدة في مواد الحزم والتغليف، وهو ما يمكن أن ييسّر عمليات الفرز وإعادة التدوير، لاحظ السيد نورثكوت أنه كلما زاد تعقيد مادة البوليمر تزداد صعوبة إعادة التدوير. وقال إن زيادة جوانب الكفاءة من خلال تسعير سليم للكربون والتوسع في عمليات البحث والتطوير بشأن إعادة استيعاب الطاقة المُنفّقة على إنتاج اللدائن، يمكن أن تؤدّي إلى المضي قدماً بخطط أعمال التدوير. أمّا السيد كسباري فذكر أن البنك الدولي يتعاون مع البلدان المنخفضة الدخل على المساعدة في النهوض بالابتكارات، ولكنها تفضّل تنفيذ الحلول المطروقة بالفعل بدلاً من الحلول المبتكرة، وذلك في ضوء المخاطر المرتبطة بالاستراتيجيات الجديدة. وقال أن البنك الدولي يعمل مع ذلك على تعديل الحلول المطروحة من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل زيادة استخدامها في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت السيدة سافيني أن زيادة عمليات إعادة التدوير تعتمد إلى حدٍ كبير على حركة اللدائن في سياق التجارة، ولاحظت أن تحسين عمليات الوسم يمكن أن ينطوي على أثر فعال بالنسبة إلى قدرة البلد المعني على تحديد المواد القابلة لإعادة التدوير أو المواد التي تنطوي على مشكلات.

٥٥ - وجرى تأكيد الدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية في التصدي لمشكلة التلوّث من اللدائن، حيث أكّد بعض المشاركين على الحاجة إلى تعزيز الوعي بالتلوّث من اللدائن بين صفوف الأجيال الأصغر سنّاً بما يخلق روح التغيير على الصعيدين المحلي والوطني. وفي هذا الصدد أكّدت السيدة كوهن على أهمية تعزيز التثقيف على مستوى الدول بشأن القضايا البيئية والمناخية، وأوضحت أن منظماتها تعمل على إيجاد مجموعة أدوات تستخدم سُبلاً إعلامية متعددة لتعزيز هدف "صفر نفايات من المقاصف" من أجل إطلاقها في مدينة نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٦ مع ما تولّد عن ذلك بالفعل من اهتمام على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٦ - وأوضح السيد مدينا أن الكثير من السلطات المحلية في بيرو أصبح متوافراً لديها الدافع من أجل الاضطلاع بجهود لتنظيف السواحل بعد أن تلقت دعماً من جانب الحكومة، وخاصة باعتبار أن مصادر التلوث كثيراً ما تكون خارج نطاق البلديات المحلية. ولاحظ أنه بالنسبة لعمليات إدارة النفايات، يحتاج الأمر إلى حوافز تُقدّم إلى الشركات العاملة عند مصدر التلوث. وأكد بعض المشاركين على الحاجة إلى إدراج الحطام البحري ضمن القواعد المعمول بها بشأن إدارة النفايات. وذكر السيد مدينا أن تصنيف وترتيب الجهود التي تبذلها السلطات المحلية لمنع وتقليل ومكافحة التلوث من الحطام البحري أمور تتوقف على نوعية النفايات، وهو أمر يظل محل اهتمام السياسات الحكومية المتعلقة بإدارة النفايات مع تأكيد الحاجة إلى تحسين البيانات ذات الصلة.

٥٧ - وسلط المشاركون الأضواء على العمل المهم الذي يضطلع به المتطوعون في حملات التنظيف من أجل تطوير البيانات المتعلقة بحجم الحطام البحري. وأكد أحد الوفود على أهمية تلك البيانات من أجل إقرار خطوط الأساس بالنسبة إلى وضع السياسات، إضافة إلى تصنيف النفايات وتحديد الاتجاهات ورسم الأولويات فيما يتعلّق بمواقع الخطورة. وأكد السيد مدينا على أهمية توجّهي الدقة في جمع وتسجيل البيانات، وعلى الحاجة إلى ما يتصل بذلك من بناء القدرات. ولاحظ أن كثيراً من المتطوعين لا يحتفظون بسجلات دقيقة وهو ما يفسّر في غالب الأحيان استخدام التقديرات، موضحاً أن المتطوعين تحدهم دوافع متأصلة للمشاركة في حملات التنظيف بحكم رغبتهم في وجود سواحل نظيفة.

٥٨ - ولدى تناول مسألة تتعلّق بأسلوب تقييم الكفاية في مرافق تلقّي نفايات الموانئ، لاحظ السيد ماكتزي أن أي مرفق يستطيع أن يتعامل مع نوعيات وكميات النفايات المطلوب منه تلقيها يُعدّ مقبولاً في هذا الخصوص. كما لاحظ أن إيجاد هذه المرافق يشكّل تحدياً بالنسبة لبعض الدول النامية. ولكن، حتى في غياب مثل هذه المرافق، يمكن وضع التدابير الكفيلة بعدم إطلاق مخلفات السفن في محيط البيئة.

٥٩ - وتطرّق بعض المشاركين إلى تكنولوجيات التنظيف فأعربوا عن الانشغال بشأن أثر تكنولوجيات الكشط على عناصر التنوّع الإحيائي البحري، ومن ذلك مثلاً الكائنات العالقة، وتساءلوا عما إذا كانت الجهود تُبدّل لمنع مثل هذه الآثار. وأوضحت السيدة ريسر أن تقييمات الأثر البيئي يجري اتباعها في الدراسات التجريبية، وأن هذه الآثار على التنوّع الإحيائي البحري يتم مراعاتها لدى تصميم النماذج الأولية. وفيما يتعلّق بتمويل البحوث المتصلة بالتكنولوجيات المذكورة أعلاه، إضافة إلى الاقتصاديات الطويلة الأجل لعمليات الكشط، أوضحت السيدة ريسر أن التمويل عند مراحل التصميم تم توفيره من جانب

هولندا، إضافة إلى مصادر خيرية ومصادر جماعية. ومن ناحية عمليات الكشط الطويلة الأجل يظل من المتوقع لمبيعات ما يتم تجميعه من اللدائن أن تكون موحدة في طبيعتها، ومن ثم توفر العائدات الضرورية.

٦٠ - ورداً على سؤال بشأن ما سوف يتغير في السنوات العشر القادمة بما يجعل من عمليات إعادة التدوير مجدية اقتصادياً، أوضح السيد ميركل أن أوجه التقدم التكنولوجية يمكن أن تؤدي إلى تحسين اقتصاديات عمليات إعادة التدوير، ومن ذلك مثلاً توفير طريقة تكفل تحويل البوليمترات إلى مونومترات على أن يعاد تغذيتها في إنتاج اللدائن بنفس الطريقة التي تمت بالفعل في إعادة تدوير علب الألومنيوم. ومثل هذه الأوجه من التقدم يمكن أن تخلق حوافز اقتصادية لجمع حطام اللدائن. وبالإضافة إلى ذلك لاحظ أن التحسينات التي أضفيت على تصميم المنتجات اللدائنية يمكن أن تزيد من كفاءة عمليات إعادة التدوير.

٦١ - وأكد أحد المشاركين على التحديات التي تواجه الدول النامية، وبخاصة تلك التي تضم خطوطاً ساحلية طويلة، في جمع وإعادة تدوير القناني المصنوعة من اللدائن. وأشارت السيدة كوهن إلى أن المخلفات المترسبة من القناني يمكن أن تصلح حافزاً لإعادة التدوير إما بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للجامعي النفايات. وسأقت السيدة سفيلي والسيد مديناً أمثلة عن الضرائب المفروضة على قناني البولي إيثيلين تريفثاليت، التي تموّل إعادة التدوير بغير تحميل الحكومات تكاليف إضافية، بمعنى أنه في إحدى الحالات تم توجيه الضريبة مباشرة إلى جامعي القناني الذين نقلوها إلى مراكز إعادة التدوير. ونوه السيد مديناً بالمنافع العائدة من الخطط، التي وضعت في بيرو للحد من الحطام البحري بالتعاون مع شركات السياحة والفنادق. ولاحظ السيد كابلان والسيد ووستر أن إعادة التدوير يمكن أن تموّل تكاليفها بذاتها على الأقل في الأجل الطويل، وإن كان الأمر لا ينطبق على تكاليف إدارة النفايات بشكل عام. ومن التحديات التي تواجهها صناعة إعادة التدوير ما يتمثل في التراجع في سعر النفط وما أعقب ذلك من تقلبات في قيمة السلع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة تدوير اللدائن ما زالت تواجه المزيد من التحديات باعتبار أن نسبة الحجم إلى الوزن، مقارنة مع تدوير بعض المواد الأخرى، تدنو عن المستوى الأمثل، ومن ثم فهي تنطوي على حوافز أقل بسبب انخفاض العائدات. وذكر مشارك أنه باعتبار أن الشركات المعنية تُعد من الشركات العالمية المتعددة الجنسيات التي يتولّد عنها نفايات يتم التخلص منها في كثير من البلدان، فإن صندوق الحلقة المغلقة يمكن أن ينظر في توسيع أنشطته خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولاحظ السيد كابلان أن إمكانية توسيع الأنشطة دولياً أمر مطروح للنظر فيه، فيما لاحظ

السيد كاسباري أن البنك الدولي يحاول تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل الحلول المطلوبة رغم أن اهتمام القطاع الخاص حتى الآن ما زال محدوداً للغاية.

٦٢ - وشدد بعض المشاركين على الحاجة إلى توفير إعانات الدعم لتشجيع المزيد من الجهود المبذولة لمنع وتقليل ومكافحة التلوث من اللدائن. وأثار أحد الوفود الأسئلة المتعلقة بكيفية توفير إعانات الدعم، وما إذا كانت مبالغ الدعم يمكن توفيرها من مصادر خارجية ومنها مثلاً البنك الدولي. وأكد السيد ميركل على أنه فيما يتم وضع حلول تكنولوجية، إلا أن الأمر يحتاج إلى بذل جهود عاجلة لإنشاء البنى الأساسية اللازمة لدعم عمليات الجمع والتدوير، بما في ذلك ما يتم من خلال استخدام معونات الدعم. ثم أوضح أن تزايد الإنفاق من جانب الحكومات، إضافة إلى التمويل المقدم من المانحين لتحسين عمليات إدارة النفايات عند المنبع، يمكن أن يُفضي إلى تزايد التغييرات في منع الإصابة بالتلوث من اللدائن في المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للتحسينات في تصميم المنتجات أن تؤدي إلى زيادات في الإيرادات المتأتية من عمليات إعادة التدوير. كما أكد السيد ميركل على الحاجة إلى اتباع مسار متجانس فيما يتعلق ببناء الهياكل الأساسية ودعم الصناعة بنفس الطريقة التي تم اتباعها بالنسبة للتكنولوجيات المتجددة ومنها مثلاً الألواح الشمسية.

٦٣ - وفي معرض الإجابة عن سؤال بشأن ما إذا كانت الضرورة تدعو لزيادة الاهتمام بجوانب الامتثال والرصد في عملية التنظيف والكسح، ذكر السيد نورثكورت أن أي مبادرات بشأن زيادة الامتثال لا بد وأن تكفل تحقيق نتائج فعلية، وليس مجرد استخدامها كفرصة للتسويق من أجل إضفاء المشروعية على الأطراف التي لا تُحقق هذا الامتثال.

٦٤ - ولاحظ أحد المشاركين أهمية معالجة موضوع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة حيث أنها تؤثر إلى حد كبير على المصايد السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية. وأشار إلى أن هذه المشكلة تُمثل حافزاً لصناعة الصيد على القيام بالتنظيم الذاتي. ولاحظت السيدة هوغان أنه ينبغي إدراج المعايير التي تتوجه نحو معالجة موضوع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة ضمن مخططات الاستدامة في الصناعة المذكورة وفي مقتضيات الوسم من أجل المستهلكين. وفي معرض إجابة سؤال عن الأسلوب الذي يمكن به للحكومات أن تدعم أعمال مبادرة معدات الصيد العالمية الشبكية بالذات في سياق جهود المنع والتنظيف، أوضحت السيدة هوغان أنه لما كانت البيانات المتعلقة بالمعدات السابقة الذكر لا توجد إلا في مناطق قليلة للغاية، وفي مجالات محددة، وبالذات حين يسود تمييز المعدات بعلامات، فإن توفير البيانات عن نوعية المعدات المفقودة سوف يشكل مساهمة لها قيمتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم النظم المعلنة وتلك التي لا تنطوي على عقوبات

من أجل جمع البيانات والإبلاغ عنها بواسطة الصيادين. وبالإضافة إلى ذلك اقترحت أن تعمل الحكومات على مؤازرة جهود الأطراف صاحبة المصلحة، والمعنية بجمع المعدات المتروكة والمفقودة والمهملة. وعلى سبيل المثال يتم ذلك من خلال إصدار التصاريح وتحسين مرافق جمع البيانات في الموانئ وتشجيع الصيادين على التخلص من المعدات بالأسلوب المناسب مع توفير هياكل النقل الأساسية، ومن ذلك مثلاً الشاحنات، من أجل نقل المعدات المجموعة إلى مرافق إعادة التدوير.

٦٥ - وقدّم العديد من المشاركين معلومات عن التدابير التي اتخذوها في معالجة موضوع معدات الصيد المتروكة والمفقودة والمهملة، ومن ذلك مثلاً توسيم المعدات وتمويل ما يتم إضافؤه من تحسينات على مرافق التخلص من هذه المعدات وتجميعها. وفيما يتصل بأجهزة تجميع الأسماك لوحظ أن المسألة يتم معالجتها في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد السمكية بناءً على توصية من جانب الجمعية العامة. كما أن دوائر الصناعة تلعب دوراً مهماً من خلال تطوير أجهزة من هذا القبيل وتتسم بأنها أكثر إيجابية من الناحية البيئية، بما في ذلك أجهزة لا تنطوي على الاشتباك فضلاً عن التماس الحلول الجديدة والمبتكرة، ومنها مثلاً استخدام المواد القابلة للتحلل الإحيائي في إنتاج تلك الأجهزة. وفي هذا الشأن لاحظت السيدة هوغان أن الأمر لا يبدو أنه يتيح إمكانية التوصل إلى تحوّل صوب استخدام المواد القابلة للتحلل الإحيائي في أجهزة تجميع الأسماك، باعتبار أن الصيادين يتطلبون مواد تتسم بالدوام في حين أن اللدائن تقدّم أفضل الحلول من الناحية الاقتصادية.

٦٦ - ونوّه بعض المشاركين بالطابع الدولي والعاير للحدود بحق الذي تتسم به مشكلة الحطام البحري، وأكدوا على الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل مواجهة هذا التحدي. ولاحظ السيد هويت على سبيل المثال أن جهود تنظيف السواحل في هاواي واجهت مشكلة نشوء التلوث من كلا جانبي المحيط الهادئ. وأكد على أهمية إدراج هذه الدراسات الإفرادية ضمن المبادرات التعليمية تعزيزاً للوعي بالتحدي الذي يجسده الحطام البحري والتلوث من جراء اللدائن.

٦٧ - وطُرح الاقتراح الذي يقضي بضرورة التعامل مع عدد من القضايا من خلال التعاون الدولي، ومنها مثلاً قضايا التقييم والإبلاغ، مع تعزيز التمويل اللازم لإجراء البحوث وإدارة النفايات الصلبة ومسائل إعادة التدوير وبناء القدرات. ولاحظ أحد المشاركين الطابع المحلي لمسألة الحطام البحري مؤكداً على أن ليس هناك حل واحد في ضوء الظروف المختلفة في مختلف البلدان. وفي هذا المضمار ساد التصور بأن تقاسم أفضل الممارسات أمر مفيد. وأكد مشارك آخر على قيمة الجمع بين التجارب الوطنية من أجل النهوض بتنسيق الاستجابات.

ولاحظ مشارك آخر إمكانية الإفادة من استخدامات الهواتف المحمولة بالنسبة إلى الباحثين والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام بغرض إيجاد قاعدة بيانات عالمية بشأن النفايات البحرية. وأوضح السيد هويت أنه لا يوجد معيار عالمي أو إقليمي يتعلق بهذه المسألة، وإن كان اتخاذ مبادرة من هذا القبيل مفيداً لأغراض التعاون وتنسيق الحلول مستقبلاً شريطة أن تتسم بالمرونة الكافية لمراعاة الاعتبارات والسياقات الإقليمية.

٦٨ - واستفسر بعض المشاركين عما إذا كانت مشكلة التلوث من اللدائن يمكن التصدي لها من خلال الصكوك القائمة حالياً، ومن ذلك مثلاً اتفاقات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البحار الإقليمية أو اتفاقية بازل. وأوضحت السيدة أورال أن هناك أحكاماً متنوعة في مختلف الاتفاقيات وخطط العمل البحرية الإقليمية بما يمكن أن يشكل أساساً لاتخاذ تدابير محددة من شأنها معالجة مسألة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. وذكر أحد المشاركين أنه سواء كان الأمر يحتاج، أو لا يحتاج، إلى نهج ملزم قانوناً، فالمسألة يمكن معالجتها على أساس كل حالة على حدة. ولاحظت السيدة روبنهايم وجود ثغرات وحالة تشتت في إطار اتفاقيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبروتوكولاتها الإقليمية فيما يتعلق بالبحار. كما لاحظت أن كثيراً من البروتوكولات المطروحة حالياً تتعامل مع معايير نوعية المياه مقابل منع التلوث عند المنبع، أو أنها ليست ملزمة من حيث طابعها ومحدودة في نطاقها، حيث تقتصر على المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية. ثم أوضحت أن اتفاقية بازل لا تشكل خياراً مناسباً على الصعيد الدولي، وأن الأمر سوف ينطوي على تحديات من أجل تعديل صك من هذا القبيل، أو تصنيف اللدائن باعتبارها من النفايات الخطرة، ولا سيما في ضوء الحجم الكبير من اللدائن المتوفرة وعدد المنتجات التي يجري تطويرها في السوق.

٦٩ - ونوّه بعض المشاركين بالحاجة إلى دعم الإطار الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع التصدي لظاهرة التشتت وللثغرات التي تشوب تنفيذ الصكوك القائمة. ولاحظت السيدة إيركسون أن تنفيذ خطط العمل الإقليمية اقتضى مزيداً من الموارد بأكثر مما كان متوقعاً، حيث لم يُتَح التنبؤ بمدى ما يحتاج إليه بلد قائد في هذا المجال من مدخلات تتأتى من بلدان أخرى. وطُرح سؤال عما إذا كان هناك آلية تمويل تتسم بطابع مركزي لخطّة عمل مجموعة السبعة، وما هي الخطوات التالية المطلوب اتخاذها من أجل تنفيذها. وأوضحت السيدة نيومان أن ليس هناك تمويل عام، وأن مجموعة السبعة تتبع في هذا الصدد نهجاً طوعياً حيث تم تحديد البلدان القائدة من أجل اتخاذ التدابير المتفق عليها.

٧٠ - وسلّط بعض المشاركين الأضواء على القيمة المحتملة لوضع إطار قانوني عالمي فيما يتعلق بالتلوث اللدائني البرّي المنشأ من أجل معالجة السبب الجذري لهذا النوع من التلوث.

وسلمت السيدة أورال بأن ليس هناك صك عالمي ملزم قانوناً ويعالج المصادر البرية للتلوث، بخلاف الأحكام الإطارية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأشارت إلى الصعوبات العملية التي ينطوي عليها اعتماد صك من هذا القبيل، بما في ذلك طول الأمد الزمني الذي تستغرقه المفاوضات وعملية التصديق من جانب الدول. واقترحت السيدة نيومان إمكانية التوصل إلى حل لدى معالجة المشكلة على المستويين الإقليمي والوطني. ونوه أحد المشاركين في هذا المضمار بأهمية مفهوم "مشكلة عالمية ذات حلول محلية". ولاحظت السيدة والاس أن الشراكة العالمية بشأن النفايات البحرية، وإن كانت ليست ملزمة قانوناً في طبيعتها، إلا أنها تصلح منطلقاً للتعاون بما يتيح الفرصة لاتساع مدى المشاركة. ودعت الدول إلى مواصلة تنمية الشراكة في هذا الشأن. أما السيدة روبنهايمر، فقد أيدتها أحد الوفود حين ذكرت أن بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، يشكّل نموذجاً مفيداً على كيفية التصدي للتلوث من جراء اللدائن.

٧١ - وأشار بعض المشاركين إلى أن بالإمكان التصدي لمشكلة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة في سياق اللجنة التحضيرية التي أنشأها قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩. وأشارت السيدة روبنهايمر إلى أن العملية المطروحة حالياً في الجمعية العامة تتركز على المناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية، وإن كان هناك حاجة للتصدي للمصادر البرية الأساس لدى مواجهة هذا التحدي، بما في ذلك ما يتم من خلال تنظيم أنشطة الصناعة. كما أشارت إلى سيادة الدول فيما يتعلق بتنظيم العمليات المنفذة على أراضيها.

٧٢ - وتطرق أحد المشاركين إلى إمكانية إنشاء فرقة عمل دولية من أجل سدّ الثغرات في الأطر القانونية المختلفة. وفي هذا الشأن تطرقت السيدة أورال إلى مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رامية إلى رسم خارطة الثغرات التي تشوب برامج البحار الإقليمية لدى معالجة مشكلة النفايات البحرية، كما أوضحت أنه فيما لا يتعين على برامج البحار الإقليمية أن تكون متطابقة، إلا أنه ينبغي لها اتباع نهج مشترك. ولاحظت السيدة نيومان أن المستوى الوطني يتيح سياقاً أكثر مرونة للعمل بالمقارنة مع المستوى العالمي.

٧٣ - ورداً على سؤال يتصل بأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل نحو بناء القدرات اللازمة لتنفيذ نتائج الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، سلطت السيدة سافيلي الأضواء على أعمال برنامج البيئة بشأن وضع مقرر دراسي يتعلق بالنفايات البحرية على الخط الإلكتروني المباشر، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة البحرية الدولية وشركاء آخرين. ولاحظت أن برنامج البيئة يعمل حالياً على تقييم هذا المقرر وعلى بناء نماذج تركز على الخبرة المتوفرة. كما أن برنامج البيئة يشارك جامعات مختلفة من أجل

المُضي قدماً بعمليات الابتكار بما في ذلك البرامج التي تتمحور حول المجالات الهندسية ومجالات الاتصال. ثم فصّلت الحديث بعد ذلك عن مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المساعدة على وضع خطط العمل الإقليمية والوطنية بما في ذلك الخطط المحلية المتعلقة بالنفايات البحرية في بلدان جنوب شرقي المحيط الهادئ. كما أوضحت أن برنامج البيئة يعمل حالياً على تيسير تبادل الدروس المستفادة بين المناطق التي تضم خططاً للعمل وتلك التي لا تزال تفتقر إلى تلك الخطط بما فيها بلدان في أفريقيا وآسيا.

البند ٤ من جدول الأعمال التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٧٤ - أنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. أدلى بيان وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة بصفته مسؤول التنسيق لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات فقدّم معلومات عن الأنشطة المبذولة في هذا المجال منذ الاجتماع السادس عشر للعملية التشاورية غير الرسمية^(٤).

٧٥ - ودُكر أن الشبكة أطلقت قائمة حصرية بالولايات الصادرة والأنشطة التي يبذلها أعضاؤها على نحو ما وضعته ومولته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وتتيح القائمة إمكانية البحث إلكترونياً في مضمونها في موقع الشبكة على الإنترنت (www.unoceans.org). وقال إن هذه القائمة سوف تساعد أعضاء الشبكة على تحديد مجالات التعاون والتآزر الممكنة، كما تتيح الاستجابة على نحو أكثر فعالية وتنسيقاً للتكليفات والأولويات التي تقرّها الهيئات الإدارية المختصة لأعضاء الشبكة. ثم أوضح أن القائمة سوف تساعد الدول الأعضاء وسائر الأطراف صاحبة المصلحة على تحديد الفرص التي تتيح تنفيذ عمليات التآزر مع تحقيق المزيد من التجانس. ويتيح الرجوع إلى القائمة للدول أن تقرر الدعم الذي يتيح أعضاء الشبكة لمساعدتها على تنفيذ الصكوك ذات الصلة. وفي هذا الشأن تتوقع الشبكة أن تصبح القائمة أداة مفيدة في إتاحة الدعم بطريقة متكاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبخاصة الهدف ١٤. ولاحظ أن الخطوة التالية التي تدعمها قاعدة البيانات على الإنترنت تتمثل في تحديد مجالات التعاون والتآزر، كما لاحظ أن العمل على مواصلة استكمال القائمة وصقلها سوف يتطلب تمويلاً مستداماً. ثم أوضح في هذا الخصوص أنه لم يتم حتى الآن تخصيص مساهمات لصالح الشبكة في الصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام لمكتب الشؤون القانونية دعماً لتعزيز القانون الدولي على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة

(٤) البيان متاح بالكامل على www.unoceans.org/documents/en/.

٢٤٥/٦٩ و ٢٣٥/٧٠، ودعا الدول الأعضاء وغيرها ممن تتوافر لديهم الإمكانيات أن يقدموا تلك المساهمات.

٧٦ - وقدم مسؤول تنسيق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مزيداً من المعلومات للاجتماع موضعاً أن عدداً من الفرص أتيحت للشبكة من أجل تنفيذ ولايتها بدعم وتعزيز التنسيق والتواؤم بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة المرتبطة بالمحيطات والمناطق الساحلية منذ الاجتماع السادس عشر للعملية التشاورية غير الرسمية، بما في ذلك ما تم من خلال تنظيم البيانات المشتركة أو المناسبات الجانبية خلال المناسبات الكبرى التي تنسم بالأهمية بالنسبة لأعمال أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، التي قدمت كذلك مساعداتها في تحديد مؤشر شامل لتقييم تنفيذ الغاية ١٤ ج من خطة ٢٠٣٠. وفضلاً عن المؤتمرات المعقودة عن بُعد، فقد عقدت الشبكة كذلك اجتماعات وجهاً لوجه في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦^(٥) على هامش اجتماع العملية التشاورية غير الرسمية، واتفقت على برنامج عملها لفترة السنتين، ٢٠١٦-٢٠١٧(٤). وفي أعقاب بيان مسؤول التنسيق لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، قدمت الأمانة عرضاً موجزاً بشأن القائمة الحصرية للشبكة المذكورة.

٧٧ - ورداً على سؤال مطروح قدم مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار معلومات فيما يتصل بصياغة المؤشر المتعلق بالغاية ١٤ ج.

٧٨ - العملية المنتظمة. في يابها، قامت السيدة حوليت باب - ريلي، الرئيس المشارك للفريق العامل الجامع المخصص للعملية المنتظمة، بتوضيح جوانب الأعمال المضطلع بها خلال الدورة الأولى من العملية المنتظمة، التي توجت بالتوصل إلى التقييم البحري العالمي المتكامل الأول، إضافة إلى الأنشطة المضطلع بها من جانب الرئيسين المشاركين بغية تعزيز الوعي بشأن التقييم، بما في ذلك أيضاً ما يتصل بالأسلوب الذي تتبعه العملية المنتظمة، والنتائج التي يمكن أن يسهم بها التقييم ويخلق من خلالها حالات التأزر مع سائر العمليات المنفذة في الأمم المتحدة. وذكرت السيدة باب - ريلي أنه من أجل التنفيذ الناجح للدورة الثانية من العملية المنتظمة يتعين على الدول الأعضاء أن تشارك بفعالية، وأن تسهم بمدخلات تقدمها في الاجتماع السابع للفريق العامل الجامع المخصص، وأن ترشح خبراء لفريق الخبراء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن دول شرقي أوروبا، وبخاصة الخبراء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مع المساهمة في الصندوق الاستئماني للترعات وتقديم الدعم لتمويل

(٥) سيتاح تقرير الاجتماع على الموقع www.unoceans.org.

الدورة الثانية من واقع الميزانية العادية فضلاً عن تعزيز الوعي بشأن التقييم على الأصعدة كافة.

٧٩ - كما أعرب عن الرأي بأهمية العملية المنتظمة التي يمكن من خلالها أن تفيد العمليات الأخرى المتصلة بالمحيطات، ومنها مثلاً اللجنة التحضيرية المعنية بالتنوع الإحيائي خارج نطاق الولايات الوطنية. كما سلّطت الأضواء على أهمية المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات بما يضمن مشاركة ممثلين من الدول النامية.

٨٠ - وقدّم مدير شعبة المحيطات وقانون البحار تقريراً مستكملاً عن حالة صندوق التبرعات الاستئماني للعملية المنتظمة، وكرر الدعوة من أجل تقديم المزيد من التبرعات.

البند ٥ من جدول الأعمال

عملية اختيار المواضيع وأعضاء حلقة النقاش تيسيراً لأعمال الجمعية العامة

٨١ - عرض الرئيسان البند ٥ مع ملاحظة أنه يعكس الفقرة ٣٠٦ من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٧٠. ودُعي الممثلون المشاركون إلى إبداء آرائهم وطرح مقترحاتهم بشأن السبل الكفيلة بالتوصل إلى اتباع عملية شفافة وموضوعية وشاملة في اختيار المواضيع وانتقاء المشاركين في حلقة النقاش بما ييسر أعمال الجمعية العامة.

٨٢ - وأعرب عن الرأي بفائدة الممارسة الحالية للجمعية العامة، في سياق قراراتها السنوية الصادرة بشأن المحيطات وقانون البحار، مع العمل في وقت واحد على اختيار موضوعين لاجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية، بما يتيح اتخاذ الاستعدادات المطلوبة واختيار أعضاء حلقة النقاش.

البند ٦ من جدول الأعمال

المسائل التي يمكن أن يكون طرحها مصدر فائدة في سياق أعمال الجمعية العامة مستقبلاً بشأن المحيطات وقانون البحار

٨٣ - قائمة المسائل - استرعى الرئيسان الانتباه إلى القائمة الشاملة والميسرة بالمسائل التي يمكن أن يكون طرحها مصدر فائدة في سياق أعمال الجمعية العامة مستقبلاً بشأن المحيطات وقانون البحار. ودعيا إلى إبداء التعليقات من جانب الممثلين. وقد شدّد أحد الوفود على مسألة المنابت الضارة من الطحالب بما في ذلك الأعشاب البحرية. كما دعا الرئيسان أي مثل يرغب في أن يقترح إدراج مسائل إضافية في القائمة، لتقديمها خطياً إلى الرئيسين أو إلى الأمانة العامة قبل اختتام اجتماع العملية التشاورية غير الرسمية.

٨٤ - استعراض فعالية وفائدة العملية التشارورية غير الرسمية - أكدت الوفود مرة أخرى على أهمية العملية التشارورية غير الرسمية وعلى مساهماتها في الاستعراض السنوي الذي تُجره الجمعية العامة لمسائل المحيطات وقانون البحار، مع تسليط الأضواء عليها بوصفها منتدى فريداً وغير رسمي يتيح مشاركة الخبراء العلميين والتقنيين فضلاً عن ممثلي الحكومات. وأوضح عدد من الوفود أنه يمكن للعملية التشارورية غير الرسمية أن تشكل منتدى ملائماً للقيام على أساس منتظم باستعراض تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الأهداف المتصلة بالمحيطات من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن العملية التشارورية غير الرسمية أسهمت كذلك في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. على أن بعض الوفود الأخرى أشارت إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو الهيئة المركزية لاستعراض ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠، فيما ارتأت وفود أخرى أن دور المنتدى السياسي لا يحول بين العمليات القائمة حالياً وبين متابعة تنفيذ تلك الخطة، وأن إجراء مناقشة بشأن المسألة من جانب العملية التشارورية غير الرسمية لن ينال من دور المنتدى المذكور.